الأمم المتحدة

TD/B/C.I/21

Distr.: General
16 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها ٢

ثانياً - موجز الرئيس ٥

ألف- افتتاح الدورة ٥

باء - تقارير اجتماعات الخبراء ١٠

جيم- تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي ١٤

دال - إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها ١٩

هاء - تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة ٢٣

واو - مسائل أخرى ٢٦

ثالثاً - المسائل التنظيمية ٢٧

ألف- افتتاح الدورة ٢٧

باء - انتخاب أعضاء المكتب ٢٧

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٧

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية ٢٨

المرفق

الحضور ٢٩

(A) GE.11-51092 220611 240611

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها[1]

إن اللجنة،

١- *تعرب عن قلقها* إزاء عدم تكافؤ التعافي التجاري والاقتصادي من الأزمة الاقتصادية العالمية؛ وإزاء استمرار ارتفاع مستويات انعدام المساواة، والفقر والبطالة في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية – وبخاصة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن مجموعات البلدان الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة – وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وإزاء التدابير الحمائية الجديدة والمستمرة ومخاطر حدوث كساد مزدوج؛

٢- *تسلم* بأن التجارة والتنمية مترابطان ترابطاً لا ينفصم. وينبغي ترشيد التجارة والسياسات التجارية ودعمها بسياسات مكمِّلة لأغراض بناء القدرات الإنتاجية التنافسية والمنوّعة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، ولا سيما في البلدان النامية – وبخاصة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن المجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة – وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبإنشاء بنية تحتية داعمة في مجال الخدمات، وبأطر بشرية وتنظيمية ومؤسسية كافية، من أجل ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة لتكييف السياسات مع الأوضاع المحددة للبلدان وتفادي اتباع نهج "الحل الوحيد الذي يصلح لجميع الحالات"؛

٣- *تعتبر* أن التجارة يمكن أن تؤثر في العمالة، وتشدد على أن السياسات التجارية ينبغي أن تسهم في تحسين العمالة كمّاً ونوعاً. ومن المهم انتهاج سياسات تركز على خلق فرص العمل كهدف صريح، وتُعنى بالقطاعات التي تنطوي على إمكانات كبيرة فيما يتعلق بخلق فرص العمل، وتضمن التكيف السلس في أسواق العمل، وتوفر شبكات أمان اجتماعي، خصوصاً في البلدان النامية التي توجد فيها قطاعات غير نظامية كبيرة. ولذلك فإن ثمة حاجة لمتابعة استكشاف خيارات السياسة العامة المتاحة لاستخدام التجارة من أجل تعزيز العمالة المنصفة والمستقرة على مختلف مستويات الدخل؛

٤- *تؤكد أهمية* بناء القدرات التوريدية في مجال الخدمات، بما في ذلك خدمات البنية التحتية، لتعزيز التنويع والقدرة التنافسية وخلق فرص العمل وزيادة التجارة، بما في ذلك جميع أساليب توريد الخدمات على النحو المحدد في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وينبغي وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لتنمية الخدمات؛

٥- *تشدد على أهمية* مواصلة بذل قدر كبير من الجهود من أجل الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بتحقيق نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة وذات توجه إنمائي، مما يكفل قيام نظام تجاري متعدد الأطراف

(١) كما اعتُمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

يكون أكثر انفتاحاً وإنصافاً وقائماً على قواعد وشفافاً ويمكن التنبؤ به، وتشدد في هذا الصدد على الصعوبات الجدية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في الاندماج على نحو فعّال وذي معنى في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتشدد كذلك على أهمية منع أشكال الحمائية الحالية والجديدة وإزالة الحواجز غير التعريفية التي تتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وتوفير محفزات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي؛

٦- *تؤكد* أن التجارة بين بلدان الجنوب ما برحت تتزايد وأنها توفر فرصاً هامة للتجارة والتنمية؛ وتلاحظ اختتام جولة ساو باولو من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ وتدعو أمانة الأونكتاد إلى الاستمرار، في حدود الموارد القائمة، في تحليل المعلومات وتوفيرها بشأن تطور النظام الشامل للأفضليات التجارية؛

٧- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل رصد وتحليل وتقييم تطور النظام التجاري الدولي، والتكامل الإقليمي، واتفاقات التجارة الإقليمية والحرة، ومساعدة البلدان النامية - وبخاصة أقل البلدان نمواً، والمجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة - وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي واستفادتها منه؛

٨- *تدعو* الأونكتاد إلى الاستمرار، وفقاً لولايته، في دعم البلدان النامية التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال توفير المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات قبل عملية الانضمام وأثناءها وبعد ذلك خلال متابعتها؛

٩- *تسلم* بأن من شأن إدخال تحسينات في مجال النقل ويسير التجارة، بما يشمل البنية التحتية، أن يساعد جميع البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاتها المحددة، في التجارة على نحو تنافسي، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية؛ وتطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لأولوياتها الوطنية وكذلك لاستراتيجياتها الإنمائية في مجالات النقل وتيسير التجارة والبنية التحتية؛

١٠- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل، في حدود ولايته، ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل بشأن مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في عملية التنمية؛

١١- *تشدد* على أن سلاسل الإمداد العالمية - حيث تؤدي الكفاءة، بما في ذلك استراتيجيات خفض التكاليف، إلى إنتاج السلع باستخدام مدخلات وسيطة ناشئة من عدة بلدان، بما في ذلك بلدان نامية - قد أصبحت شائعة في العديد من الصناعات على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وقد صاحبها نمو هائل في التجارة العالمية في الأجزاء والمكونات الوسيطة؛

١٢- *تلاحظ* أن العديد من البلدان النامية تنظر إلى المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية كأداة هامة لتنويع وزيادة الصادرات وإضافة القيمة إليها وكذلك لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق، يمكن للسياسات التجارية والصناعية الداعمة أن تساعد في إدماج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد العالمية، ولكن هذه السياسات ليست كافية. ومن أجل إبقاء القدرة التنافسية على المسار اللازم للاندماج في سلاسل الإمداد العالمية، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكمّلة بتدابير لتيسير التجارة وبإدخال قدر كبير من التحسينات على مجمل بيئة الأعمال التجارية، بما فيها تلك المتصلة بتطوير النقل والبنية التحتية، وتعزيز المنافسة في مجال الخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالتجارة، وإنفاذ سيادة القانون، وتحسين الإجراءات الجمركية، وزيادة رأس المال البشري اللازم للارتقاء على امتداد سلسلة القيمة؛

١٣- *تعرب عن قلقها* لأن مؤسسات الأعمال في أقل البلدان نمواً وكذلك في المجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة غالباً ما تواجه الكثير من الأوضاع غير المواتية لاندماجها في سلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما بسبب ارتفاع تكاليف النقل وغير ذلك من التكاليف التجارية، وتدني مستويات المهارات والمستويات التكنولوجية، وحجم مؤسساتها الذي غالباً ما يكون صغيراً، وضعف المهارات الإدارية. وفي هذا الصدد، تنبغي زيادة تعزيز تيسير التجارة الذي يهدف إلى خفض التكاليف ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك التدابير غير التعريفية، وينبغي بذل جهود، مع أخذ المساعدة الإنمائية والسياسات المحلية في الاعتبار، من أجل تحسين رأس المال البشري والاجتماعي؛

١٤- *تشجع* الأونكتاد على القيام، وفقاً للولاية المحددة في اتفاق أكرا، بتحليل تطور سلاسل الإمداد العالمية والمنهجيات الضرورية، على المستويين الوطني والدولي، لضمان زيادة مشاركة واستفادة البلدان النامية ومؤسساتها وكذلك لضمان إضافة قيمة إلى صادراتها؛

١٥- *تحيط علماً* بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.I/MEM.2/16)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي، عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.1/MEM.3/9)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.1/MEM.1/9)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة، عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.1/MEM.1/9)؛ وتقرير اجتماع الخبراء بشأن تعظيم الأثر الإنمائي للحوالات (TD/B/C.1/MEM.4/3)؛

١٦- *تسلّم بقيمة* اجتماعات الخبراء كمنبر لتعزيز برنامج عمل الأونكتاد في أركانه الثلاثة جميعها ولتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وبالإشارة إلى اتفاق أكرا، ينبغي للجنة أن تستخدم تقارير اجتماعات الخبراء كإسهامات في عملها.

ثانياً – موجز الرئيس

ألف – افتتاح الدورة

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد السيد بيتكو دراغانوف ببيان افتتاحي. وقدمت وزيرة التجارة في إندونيسيا، السيدة ماري بانغيستو، عرضاً خاصاً عبر وصلة فيديو بعنوان "تشجيع النمو الشامل والتنمية المستدامة عبر التجارة". وأدلى ببيانات كل من (أ) ممثل ليسوتو باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ و(ب) ممثل غانا باسم المجموعة الأفريقية؛ و(ج) ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية؛ و(د) ممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ و(ه) ممثل السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(و) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ و(ز) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية. ثم أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكوبا وموزامبيق.

٢- وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن النمو القائم على التصدير يظل لدى البلدان النامية أولويةً في مجال إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. بيد أن بلداناً نامية عديدة تواجه مشاكل هيكلية خطيرة فيما تبذله من جهود قصد زيادة مساهمة التجارة في التنمية عموماً، ومن هذه المشاكل تزايد تركز السلع الأساسية، والتدابير التجارية التقييدية، والاختلالات التجارية التي تتفاقم بسبب عدم الاتساق في أسعار الصرف. وعلاوة على ذلك، أثار التباين والهشاشة في تعافي الاقتصاد والتجارة العالميين في أعقاب الأزمة الأخيرة مخاوفَ من حدوث كساد مزدوج. وتؤكد الروابط الوثيقة بين التجارة والتنمية والعمالة ضرورة انتهاج استراتيجيات للنمو القائم على التجارة وتكملتها بسياسات إنمائية واسعة لتعزيز القدرات الإنتاجية، وبإجراء تحول هيكلي، وتنويع الاقتصاد وإضافة القيمة. ثم إن احتمال أن تنطوي عملية التكيف على تكاليف كبيرة نتيجة تحرير التجارة يؤكد ضرورة تحقيق عملية تحرير استراتيجي تدريجي، لا سيما بهدف التخفيف من حدة حالات فقدان الوظائف في القطاعات الصناعية. وفيما يتعلق بوصول البلدان النامية إلى الأسواق، سيشكل خفض التعريفات الجمركية المفروضة على السلع كثيفة العمالة عاملاً مساعداً في إيجاد فرص العمل لا سيما بالنسبة إلى العمال ذوي المهارات المتدنية، وسيسهل تنويع الإنتاج للحصول على مواد مصنعة ذات قيمة مضافة. ولاحظ نائب الأمين العام أن جولة الدوحة قد تساهم في هذا الصدد، ولكن قد تحتاج إلى نهج جديدة من أجل المضي قُدماً، بما في ذلك عبر المعالجة المبكرة للقضايا التي تحظى باهتمام رئيسي لدى أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، يعزز اندماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية من مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية. ويقتضي ذلك جملة أمور منها انتهاج سياسات صناعية بدعم مالي وتقني هادف.

٣- وسلط نائب الأمين العام الضوء على الفرص الجديدة التي تتيحها السلع والتكنولوجيات الخضراء، التي كانت فيها استجابة العرض من البلدان النامية كبيرة. وأشار أيضاً إلى الدور الهام

الذي يؤديه النقل في مجال مواجهة حتميات اقتصاد الكربون المنخفض، والحاجة إلى تعزيز النقل الذي يتميز بكفاءة استخدام الطاقة، مع تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والعمليات ذات الكربون المنخفض والمتكيفة مع المناخ. وأكد أن الأونكتاد الثالث عشر قد يرمي إلى المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

٤- وشددت السيدة ماري بينغاستو، وزيرة التجارة في إندونيسيا، في عرضها عبر وصلة الفيديو، على أهمية ضمان انفتاح التجارة والاستثمار في تيسير تعافي الاقتصاد العالمي والمساهمة في تحقيق النمو الشامل للجميع. وأكدت أن ازدياد دور البلدان النامية في التعافي العالمي – لا سيما الاقتصادات الناشئة – جلب فرصاً جديدةً لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب. وما فتئت هذه التجارة تنمو بدينامية في الآونة الأخيرة. وعلى الصعيد الدولي، يعني النمو الشامل للجميع عبر التجارة اندماج المزيد من البلدان في النظام التجاري الدولي؛ وعلى الصعيد الوطني، يعني ذلك دمجَ القطاعات والفئات المتأثرة بالفقر مثل النساء، وإيجاد فرص العمل. ويجب ربط السياسات الوطنية، والإقليمية والمتعددة الأطراف في إطار مجموعة متماسكة. ولقد شكل اختتام جولة الدوحة بتعهد وحيد أمراً مهماً في مواصلة فتح الأسواق، لكن ذلك قد يحتاج إلى المزيد من الوقت. ويمكن الخروج بمجموعة من التدابير في عام ٢٠١١ بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، بينما قد يُترك للمستقبل أمر تسوية القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال الدوحة. وقد تساعد هذه التسوية أيضاً في إزالة بعض الانحرافات الموجودة في بعض القطاعات، مثل قطاع الزراعة. وسيتعين أن تتضمن المجموعة المعدة لأقل البلدان نمواً المعاملة بدون رسوم وبدون حصص وبقواعد منشأ بسيطة. وينبغي إتاحة هذه المعاملة أيضاً في السياق الإقليمي. ومن شأن تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف أن يمنع الحمائية من عرقلة تدفقات التجارة والاستثمار. وهذا الأمر ضروري بالنظر إلى الارتفاع الطفيف الذي شهده الاتجاه الحمائي مؤخراً.

٥- وقالت السيدة بينغاستو إن مزايا تحرير التجارة ليست بالضرورة واسعة في نطاقها أو عادلةً في توزيعها بين السكان والقطاعات والمشاريع. وبالتالي، يلزم الحرص على أن تؤدي التجارة إلى تحقيق مزايا شاملة على الصعيد الوطني، إذا أُريد للتجارة أن تكون وسيلة حقيقية للتنمية. ومن القضايا الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بتحقيق النمو الشامل للجميع عبر التجارة (أ) إيجاد فرص العمل في جميع القطاعات لا في القطاعات الموجهة نحو التصدير فقط؛ و(ب) تقديم دعم أفضل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و(ج) إتاحة شبكات أمان اجتماعية فعالة، بالنظر إلى العدد الكبير من الناس العاملين في القطاع غير الرسمي؛ و(د) دمج المرأة في أنشطة التجارة العالمية، عبر تحسين التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى رأس المال، والأسواق، والمشاريع؛ و(ه) تنمية القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل من خلال تجارة الخدمات، بما في ذلك عن طريق التعاقد الخارجي وتوفير خدمات اليد العاملة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ثمة مخاطر محتملة تتمثل في بروز الحمائية، لا سيما في شكل معايير المنتجات. ويلزم تطوير معايير المنتجات

على أساس علمي وبطريقة شفافة، والوضع المثالي أن تكون هذه المعايير مماثلة لمعايير البلدان الأخرى وإلا فإنها قد تعرقل التجارة. وفي هذا الصدد، هناك أيضاً حاجة إلى: (أ) خطة عمل؛ و(ب) إتاحة الوقت للمنتجين في البلدان النامية للتكيف مع المعايير الجديدة؛ و(ج) تقديم الدعم في مجال بناء القدرات على الوفاء بالمعايير. ولعل إنتاج زيت النخيل في إندونيسيا مثال يبين كيف أن الحوار مع المستوردين الأوروبيين واستخدام مراجعي حسابات مستقلين للتدقيق في العمليات هو ما يسهل عملية الانتقال إلى الإنتاج المستدام لأغراض التصدير.

٦- وشددت وفود عديدة على أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة أثرت بشكل سلبي خطير في التنمية، وأنه رغم بدء الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية في التعافي، لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، والهشة والصغيرة في كفاح مستمر من أجل وضع اقتصاداتها على مسار التنمية المستدامة، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. فقد انتعشت التجارة العالمية بقوة في عام ٢٠١٠، متوسعةً بنسبة ١٢ في المائة. غير أن توزيع مزايا النمو التجاري تباين فيما بين البلدان والمناطق. وازدادت تجارة الخدمات أيضاً، لكن بأداء متفاوت حسب المناطق. وأصبحت صادرات السلع الأساسية أكثر تركزاً. وتتعافى البلدان النامية - لا سيما الاقتصادات الناشئة - بوتيرة أسرع، وهي تشكل بالنسبة للاقتصاد العالمي مصادر للطلب ووجهات للتصدير. وأُشير إلى أن البلدان توجد ضمن استمرارية للتنمية، وأن كل بلد فريد باحتياجاته وتحدياته. وتؤكد هذه التجارب أن التجارة والتنمية مترابطتان ارتباطاً وثيقاً ويدعم كل منهما الآخر. وتتطلب هذه الروابط تماسك السياسات (أي تماسك سياسات التجارة، والصناعة، والزراعة والخدمات)، واتباع نهج إنمائية متكاملة. وأعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي يقوم به الأونكتاد في هذا الصدد.

٧- ولوحظ أن التعافي لا يزال هشاً وقد يتأثر سلبياً كذلك بخطر الحمائية وبالمأزق الذي توجد فيه جولة الدوحة، وهو ما يُعد مصدر قلق كبير للجميع. وتُعد أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة مُعرَّضة بشدة للتأثر. ورغم الجهود الحثيثة الرامية إلى اختتام الجولة بنهاية عام ٢٠١١، لا يزال احتمال استمرار التأخر قائماً. وعليه اتفق معظم الوفود على أن من المهم اختتام جولة الدوحة على أساس ولايتها الكاملة، من أجل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومنع الحمائية، وإرساء أسس التعافي التجاري والنمو الاقتصادي المستدامين. ويمكن النظر في نُهج جديدة من أجل الدفع بالمفاوضات والخروج بنتائج شاملة في مجال التنمية: مثلاً، التوصل إلى نتائج مبكرة في المجالات التي يسهل الاتفاق بشأنها، مثل الوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً وتبسيط قواعد المنشأ، وإتاحة القدرة على التنفيذ بالنسبة لتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والخدمات - لا سيما أسلوب التوريد ٤. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة تقديم دعم ملموس عبر مبادرة المعونة من أجل التجارة، لا سيما لفائدة أقل البلدان نمواً، وعبر الإطار المتكامل المُحسَّن.

٨- وذكر بعض الوفود أنه قد يتحتم، في الأجل المتوسط، إعادة النظر في التركيز التقليدي للنظام التجاري المتعدد الأطراف على تحرير التجارة ومطابقتُه مع الأهداف الإنمائية الأوسع المتعلقة بالقدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، والتنمية. وعلاوة على ذلك، لاحظت الوفود أن إعادة مطابقة النظام هذه ينبغي أن تُجرى في جولة الدوحة. وقد يشكّل نظام تجاري حر ومُنصف محركاً فعالاً للنمو، والحد من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة.

٩- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التأخر الطويل في اختتام المفاوضات المتعلقة بانضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية. إذ ينبغي تسريع هذه المفاوضات، وينبغي أن تكون الالتزامات التي تتعهد بها البلدان النامية مماثلة للالتزامات التي تعهدت بها البلدان الشبيهة بها من حيث مستوى تنميتها والتي هي حالياً أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

١٠- وذكر بعض المندوبين أن لتجارة الخدمات وتنميتها دوراً مهماً في تعزيز وتنويع قدرات التوريد، وفي إيجاد اقتصادات قادرة على المنافسة وفعالة.

١١- ولاحظت وفود أن من الأساسي بناء القدرات على توريد الخدمات - بما في ذلك خدمات البنية التحتية - مما سيُسهّل التدفقات التجارية ويجعل المعاملات التجارية فعالة من حيث التكلفة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية شاملة في مجال تطوير الخدمات. وجرى الإقرار بما يقوم به الأونكتاد من عمل ويقدمه من دعم في مجال تجارة الخدمات وتنميتها.

١٢- وأكد بعض الوفود أن التنفيذ العملي لبرنامج عمل اسطنبول، الذي جاء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، قد يُعزز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واندماجها بشكل أكمل في النظام التجاري العالمي.

١٣- وأبرزت عدة وفود أهمية التجارة بين بلدان الجنوب. فذُكر أن نمو التجارة بين بلدان الجنوب سيتعزز من خلال اختتام جولة مفاوضات ساو باولو في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وأُشيد بدعم الأونكتاد لهذا النظام.

١٤- وأثنت الوفود على الأونكتاد لاستمراره في العمل على تطوير النظام التجاري الدولي، وفي دراساته التحليلية الدقيقة، وفي دعمه للبلدان النامية من أجل الاستفادة من الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري العالمي. وطلبت الوفود إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل السياساتية المتعلقة بالمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف وتحرير التجارة، مع المراعاة التامة لاحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٥- ولاحظ بعض الوفود أن المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية قد تتزايد بانفتاح التجارة وباتخاذ تدابير داعمة - لا سيما السياسات المالية والصناعية الرامية إلى الاستثمار في التعليم والهياكل الأساسية. ورحبت الوفود بأفكار الأمانة فيما يخص العناصر الضرورية لبناء القدرات التجارية في البلدان النامية (بما في ذلك بناء القدرات في جانب العرض)

التي من شأنها تحسين القدرة على المنافسة، والنمو والاندماج. ومن العناصر الهامة التي أُشير إليها أيضاً التكامل الإقليمي، وتهيئة بيئة تجارية جيدة، وتطوير الأسواق المحلية، وتيسير التجارة (لا سيما تحسين النقل واللوجستيات). ونقل التكنولوجيا، والاستثمار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومراعاة المنظور الجنساني، وزيادة المعونة من أجل التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستخدام الفعال للإطار المتكامل المحسَّن، وبناء الموارد البشرية، ودور الدولة. ونُظر إلى القطاع الخاص على أنه المحرك الرئيسي لسلسلة الإمداد، وبالتالي يتعين دعمه من قِبل الحكومات. وينبغي أيضاً تقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى النساء – عبر إتاحة الوصول إلى التمويل، والأسواق، والشبكات، والتدابير التعويضية لتحرير التجارة. وأُشير إلى أهمية التكنولوجيا، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والابتكار، في مجال تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة واندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

١٦- واعترف معظم الوفود بأن عدم كفاية وعدم ملاءمة خدمات النقل، واللوجستيات، والهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بالتجارة هو أمر من شأنه أن يعرقل قدرة البلدان على المنافسة عالمياً. ويظل الوصول إلى الهياكل الأساسية للنقل الدولي الفعال من حيث التكلفة والمستدام يمثل تحدياً رئيسياً للبلدان النامية. ويُضاف إلى تلك الصعوبات الزيادات في أسعار النفط، والمخاوف المتعلقة بتغير المناخ وأثره في النقل. لذا تدعو الحاجة إلى زيادة فهم هذه القضايا وإدراك آثارها الاقتصادية، بهدف اعتماد سياسات النقل الضرورية. وأُشير إلى أن على الأونكتاد أن يُعزّز عمله المتصل بالعلاقة القائمة بين القضايا الإنمائية المتصلة بالطاقة، وتكاليف النقل، وتغير المناخ. ومن القضايا المهمة الأخرى التي تستدعي الاهتمام ضرورة بناء مرونة الهياكل الأساسية للنقل من أجل التكيف مع الآثار الحالية والمحتملة لتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أيضاً دور القطاع الخاص في بناء وصيانة الهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك عبر إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وإضافة إلى ذلك، تُعد الإصلاحات الجاري تنفيذها من أجل تيسير النقل والتجارة على الصعيد المتعدد الأطراف، والإقليمي والوطني أمراً حاسماً للحد من العقبات القائمة على صعيدي التجارة والتكاليف. وشُجع الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز النقل، وتيسير التجارة وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك عبر برنامج التدريب في مجال الموانئ المنظَّم في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة.

١٧- وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، لوحظ أن هذه الاجتماعات تثير قضايا سياساتية هامة للدول الأعضاء وتشير إلى المجالات التي ينبغي للأونكتاد مواصلة البحث فيها. ولاحظ أحد الوفود أن الخبراء يشاركون في هذه الاجتماعات بصفتهم الشخصية، وأن نتائج الاجتماعات ينبغي أن يُنظر إليها بالتالي من ذلك المنظور. وأُعرب عن تقدير للجهود المبذولة من قبل الأونكتاد في عقد وخدمة مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المُنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة

الممارسات التجارية التقييدية، مما أكد من جديد الدور الفريد الذي يؤديه الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز السياسات والأنظمة من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز رفاهية المستهلكين.

١٨- وأعرب بعض الوفود عن تقديره لمستوى التنفيذ، والقدرة على الوصول إلى عدد كبير من البلدان النامية، والتأكيد على الخيارات السياساتية العملية، في أنشطة الأونكتاد على النحو المشار إليه في تقارير أنشطة الأمانة بشأن تنفيذ اتفاق أكرا في عام ٢٠١٠ في مجالات التجارة، والسلع الأساسية، والنقل وتيسير التجارة، والتدريب.

باء - تقارير اجتماعات الخبراء

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

(البند ٣(أ)'١' من جدول الأعمال)

١٩- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (TD/B/C.1/MEM.2/16) الذي قدمته الأمانة.

٢٠- ورحّبت اللجنة بالاستعراض الذي أجراه الخبراء لقضايا تقلب الأسعار، وشدّدت على ضرورة مواصلة تحليل سير عمل أسواق العقود الآجلة. وبالنظر إلى حالة عدم التيقن المتزايد، بحثت اللجنة مسألة تحديد الأسعار على مستويات مختلفة من سلاسل قيم السلع الأساسية، ودور القطاع العام في إدارة المخاطر التي يتعرض لها منتجو السلع الأساسية. ولوحظ أن هناك عدة عوامل تسهم في تعقد مسألة تقلب أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك عوامل العرض والطلب الأساسية مثل الصدمات في جانب العرض، والافتقار إلى الشفافية، وأسعار الصرف، وتقلبات تكاليف المدخلات. كما لوحظ أن هذه العوامل قد تزداد حدة من جراء عمليات الأمولة والمضاربة.

٢١- ولاحظت اللجنة المقترحات المطروحة فيما يتعلق بنطاق وطبيعة التدخل الحكومي في أسواق الأغذية. وتشمل هذه المقترحات التحول عن المخزونات الاحتياطية الوطنية المُكلفة نحو مخزونات إقليمية، وبخاصة فيما بين البلدان الصغيرة، وتحسين شفافية الأسواق من خلال تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالأسعار والمعايير الخاصة بالمزارعين.

٢٢- ولاحظت اللجنة أهمية (أ) معايير العمليات الموثوقة وتدفقات المعلومات في سلاسل السلع الأساسية، بدءاً من المزرعة ومروراً بالجمارك وانتهاءً بالمستهلكين، من أجل ضمان سلامة المنتجات؛ و(ب) التغلب على مشكلة انقطاع سلسلة الإمدادات في أسواق المدخلات وغير ذلك من الروابط من أجل إدماج قطاع الصناعة الزراعية للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.

تقرير اجتماع الخبراء المتعـــدد السنوات بشأن الخدمات والتنميـــة والتجـــارة: البعـــد التنظيمي والمؤسسي

(البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال)

٢٣- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي، عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.I/MEM.3/9)، وهو التقرير الذي قدمته رئيسة الاجتماع السيدة ماريون ويليامز (بربادوس).

٢٤- ورحبت الوفود بتشديد اجتماع الخبراء بصفة خاصة على الحاجة إلى انتهاج سياسة متكاملة ومتماسكة لتطوير قطاعات خدمات البنية التحتية. واتفقت الوفود على أهمية انتهاج مثل هذه الاستراتيجية العامة والمتماسكة بالنسبة لهذا القطاع، وأضافت أن من الأهمية بمكان أن يضع صانعو السياسات في اعتبارهم القيود التي تواجهها البلـــدان في جانـــب العـــرض وسياسات التنمية الأوسع نطاقاً، وأن التجارة الدولية - وبخاصة تجارة الخدمات - تـــؤدي دوراً هاماً في سياق هذه الاستراتيجية. وأُشير إلى أن الانفتاح على التجارة، مقترناً بانتـــهاج سياسات تنظيمية سليمة، يساعد في توفير خدمات أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في مجال البنية التحتية. ولوحظ أيضاً أن اجتماع الخبراء قد سلّط الضوء بحق على الدور الرئيسي الذي ينبغي للدولة أن تلعبه في وضع مثل هذه الاستراتيجية المتكاملة والمتماســـكة فيمـــا يخـــص قطاعات خدمات البنية التحتية. وأُعيد تأكيد أهمية تعزيز قدرات البلدان الناميـــة في مجـــال الخدمات، فضلاً عن اعتماد الأُطر التنظيمية الضرورية لقطاعات خدمات البنيـــة التحتيـــة. وسلّطت وفود الضوء على مسألة الاتساق بين الأُطر التنظيمية وغير ذلك مـــن الـــسياسات العامة والدور الرئيسي للدولة في هذا الصدد، وكـــذلك دور الدولـــة في تطـــوير أنـــسب الممارسات التنظيمية، مع مراعاة الخصائص الوطنية لكل بلد واحتياجاته الإنمائية.

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

(البند ٣(أ)'٣' من جدول الأعمال)

٢٥- لم يُعرض في الاجتماع الحالي تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعـــاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، حيث إنه قد سبق تقديم هذا التقرير في اجتماع لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية المعقود في أيار/مايو ٢٠١١.

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة

(البند ٣(أ)‘٤’ من جدول الأعمال)

٢٦- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة (TD/B/C.I/MEM.1/9) الذي قدمته الأمانة.

٢٧- ولاحظ أحد المندوبين أن المواضيع التي تناولها اجتماع الخبراء هي من مواضيع الساعة، وهي وثيقة الصلة بالأحداث الدولية، وتتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول النامية غير الساحلية. وأُعرب عن تأييد لمواصلة الأونكتاد ما يضطلع به من أعمال بحثية وتحليلية من أجل تحسين فهم بعض التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع النقل الدولي، بما في ذلك العلاقة بين الطاقة وتكاليف النقل، فضلاً عن التأثير الاقتصادي الأوسع نطاقاً لارتفاع تكاليف النقل وما يتصل بذلك من انعكاسات على التجارة والقدرة التنافسية.

٢٨- وشدد مندوب آخر على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد - بالتعاون مع البنك الدولي، والوكالات الحكومية ومختلف الإدارات الجمركية - بشأن تعظيم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجمارك بغية تحسين كفاءة وفعالية عمليات محددة.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢٩- أحاطت اللجنة علماً، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (TD/RBP/CONF.7/11)، وهو التقرير الذي قدمته الأمانة.

تقرير اجتماع الخبراء بشأن تعظيم الأثر الإنمائي للحوالات

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

٣٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء بشأن تعظيم الأثر الإنمائي للحوالات (TD/B/C.I//EM.4/3) الذي قدمته السيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا) نيابة عن رئيس اجتماع الخبراء السيد ديان دجاني (إندونيسيا).

٣١- واعتبر عدة مندوبين أن عقد الاجتماع قد جاء في حينه وأُعد له إعداداً جيداً وحظي بتقدير واسع النطاق من حيث النوعية العالية التي تميزت بها الوثائق وكذلك من حيث مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى. وشدد المندوبون على أن الهجرة والاستخدام المنتج للتحويلات المالية يتيحان فرصة مواتية للتنمية تعود بالفائدة على الجميع في سياق العولمة. وأُشير إلى أن للتحويلات المالية علاقة إيجابية واضحة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهو ما يمكن أن يُعزز من خلال انتهاج سياسات استباقية محددة

الأهداف. ولُوحظ أن للتحويلات المالية علاقة متأصلة بالهجرة وأنها قد أصبحت تشكل قوة دافعة هامة لاقتصادات العديد من البلدان النامية. وأُشير إلى أنه يجب دمج التحويلات المالية في صلب السياسة العامة لإدارة الهجرة وفي استراتيجية التنمية الوطنية. وتم التشديد على أهمية اتفاقات الهجرة المؤقتة والدائرية بالنسبة لتيسير حركة المهاجرين.

٣٢- وشدد المندوبون أيضاً على أنه من الممكن تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال زيادة تدفقات هذه التحويلات - بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات وتأمينها وخفض ما يرتبط بها من تكاليف المعاملات، وعن طريق تهيئة بيئة مواتية وتنافسية ووضع إطار تنظيمي مواتٍ، وتحسين التثقيف المالي والإدماج المالي سواء للمهاجرين أو لمتلقي الحوالات المالية، وكذلك من خلال توفير التدريب التقني بشأن تنظيم المشاريع الخاصة بالمهاجرين فضلاً عن توفير الحوافز لأعمالهم التجارية.

٣٣- وأشارت وفود أخرى إلى أن التحويلات المالية يمكن أن تساعد في تحسين درجة الجدارة الائتمانية لبلد ما وبالتالي فإنها يمكن أن تحسن قدرة هذا البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. كما أن من شأن انتهاج سياسة متماسكة بشأن التحويلات المالية أن يساعد أيضاً في تعظيم الفوائد التي تنطوي عليها هذه التحويلات. ويضاف إلى ذلك أن البلدان النامية التي لا توجد لديها حالياً سياسات في مجال التحويلات المالية ينبغي أن تضع مثل هذه السياسات على أساس أفضل الممارسات. ومن شأن انتهاج سياسات جديدة في مجال التحويلات المالية أن يساعد في تعظيم تأثير تدفقات هذه التحويلات على الاستثمار والنمو والتنمية وكذلك عن طريق إنشاء آليات لتعبئة التحويلات المالية من خلال تحديد أسعار فائدة أعلى على الودائع لأجل، والحسابات المصرفية المقومة بعملات أجنبية، والحوافز الضريبية. كما ينبغي للحكومات أن تحدد مخططات على صعيد السياسة العامة لتسجيل التحويلات المالية عبر قنوات رسمية ولتحسين البيانات المتعلقة بالتدفقات الواردة من هذه التحويلات. ويمكن للحكومات أن تُيسر استخدام التحويلات المالية لبناء القدرات الإنتاجية، مثل تنفيذ البرامج التثقيفية، من أجل مساعدة المهاجرين العائدين في تطوير البنية التحتية المناسبة، وتحسين مناخ الاستثمار وتكملة الاستثمارات الناشئة عن التحويلات المالية.

٣٤- وأشارت وفود إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن (أ) يركّز على تدعيم عمليات الاستعراض الحالية للأنظمة المالية ونظم المدفوعات الخاصة ببلدان محددة والتي تؤثر في تدفقات التحويلات، من أجل تقييم أفضل الممارسات؛ و(ب) يُنشئ إطاراً تحليلياً لتقييم مستويات الإدماج المالي والثقافة المالية للبلدان؛ و(ج) يُنشئ قاعدة بيانات بشأن الممارسات المواتية للتنمية والتي من شأنها أن تيسر تدفقات التحويلات المالية؛ و(د) يواصل ما يجريه من بحوث وما يعقده من اجتماعات للخبراء لاستكشاف الروابط بين الهجرة والتحويلات المالية والتجارة والاستثمار والتنمية. وأُشير إلى أن الأونكتاد يمثل محفلاً فريداً في الأمم المتحدة يمكنه أن يحلل آثار الهجرة والتحويلات المالية على التنمية، فضلاً عن كيفية تعظيم الآثار الإيجابية

بالنسبة للبلدان النامية. وقيل إن الهجرة والتحويلات المالية هما مسألتان حيويتان بالنسبة للبلدان النامية وغيرها من البلدان بالنظر إلى مساهمتهما في الاقتصاد العالمي. وطلبت وفود من الأونكتاد أن يجري المزيد من التحليلات في هذا المجال وأن ينظم اجتماع خبراء آخر بشأن الهجرة والتحويلات المالية والتنمية.

جيم - تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- يُسّرت مداولات اللجنة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال بعرض لمذكرة المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة (TD/B/C.I/15) قدمته السيدة مينا مشايخي، الموظفة المسؤولة عن شُعبة الأونكتاد المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وبمشاركة فريق رفيع المستوى ضم السيد هـ. ف. سينغ، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد خوسيه مانويل سالازار - زيريناخس، المدير التنفيذ للقطاع العمالة بمنظمة العمل الدولية. وشارك في النقاش عدد من السفراء وكبار المسؤولين.

٣٦- وقد كانت مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة والتي أولت اهتماماً خاصاً للصلة بين التجارة والعمالة موضع إشادة لما تضمنته من تحليلات محفّزة للتفكير.

٣٧- وأشار المشاركون إلى أن التعافي الاقتصادي "بسرعتين متفاوتين"، المتمثل في تحقيق نمو أسرع في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، يدل على التغييرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فالفرص الاقتصادية تتحول باتجاه بلدان الجنوب، مما يؤدي إلى وجود نظام تجاري دولي متعدد الأقطاب مع بروز البلدان النامية الناشئة. ولقد كانت البلدان النامية المحرك الرئيسي للتعافي الاقتصادي وزادت الطلب على الواردات بالنسبة لجميع الاقتصادات وخرجت من الأزمة كوجهات تصديرية أهم مما كانت عليه في السابق. فقوة طلب هذه البلدان على الواردات ساعدت الكثير من البلدان في التغلب على تراجع الطلب العالمي أثناء الأزمة وبعدها. وأدى النمو السريع والدينامي للبلدان النامية إلى وجود أقطاب جديدة وإضافية في مجالي التجارة والنمو، إذ إن من المتوقع أن تستأثر البلدان النامية بأكثر من نصف النمو العالمي خلال السنوات القادمة، ويُتوقع أيضاً أن يؤدي تنوع مكونات الطلب لديها - المتمحور حول المواد الخام والطاقة والمواد الغذائية - إلى خلق فرص فريدة للبلدان النامية. وعلى النقيض من ذلك، ثمة مسائل تشكل مصدر قلق خاص للعديد من البلدان، وهي ارتفاع واستمرار مستويات البطالة والنمو دون خلق فرص العمل.

٣٨- ولا تزال البلدان النامية تواجه مجموعة متنوعة من التحديات في سياق عملية التعافي الاقتصادي. فانتشار البطالة وتفاقم عدم المساواة وارتفاع مستويات البطالة في أوساط الشباب وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، هي جميعها عوامل لا تزال تهدد تحقيق التعافي بصورة

شاملة ومستدامة، وتنطوي على تأثيرات سلبية فيما يتعلق بمكافحة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من حدوث انتعاش تجاري واقتصادي دينامي في بعض البلدان، فإن الصادرات العالمية لم تستعد بعد مستوياتها التي كانت سائدة قبل الأزمة الاقتصادية، ولا تزال العديد من البلدان النامية تعاني من تبعات الأزمة – لا سيما البلدان التي تعتمد صادراتها على السلع الأساسية. وإن الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية مؤخراً واستمرار تقلبها يطرحان تحديات كبيرة للبلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء، حيث أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الآونة الأخيرة إلى إثارة القلق بشأن الأمن الغذائي. وقد تعرضت قدرة البلدان النامية على المنافسة الخارجية إلى ضغوط بسبب ارتفاع قيمة عملاتها نتيجة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الواردة، مما استوجبت فرض ضوابط على هذه التدفقات.

٣٩- وقد اكتسبت التجارة أهمية أكبر فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان، مع تزايد الترابط فيما يتعلق بتوسع التجارة بين البلدان الذي ينطوي على المشاركة في شبكات إمداد عالمية وتنامي دور الاقتصادات الناشئة. ولا يزال النمو الذي تحركه التجارة يشكل استراتيجية صالحة لتحقيق التنمية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الأصغر المعتمدة على الطلب الخارجي من أجل استدامة نموها. وبمقدور الاقتصادات الأكبر ذات الفوائض التجارية زيادة التركيز على النمو القائم على الطلب الداخلي، مع استمرار أهمية التجارة بالنسبة لها. ويعني تزايد الترابط أن التأثيرات الناجمة عن التدابير التجارية الوطنية تؤثر على سلاسة أداء العمليات الإنتاجية في بلدان أخرى. ويُشار في هذا الصدد إلى الزيادة التي حدثت مؤخراً في التدابير المقيّدة للتجارة التي طبقتها مجموعة العشرين على ٠,٦ في المائة من وارداتها.

٤٠- ومع ذلك، تم التأكيد على أن التجارة لا تؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق النمو والتنمية. فحرية التجارة هي أحد الشروط الضرورية، بيد أنها لا تمثل الشرط الوحيد لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. كما أن اعتماد نهج وحيد لتحرير التجارة لا يشكل الحل الأمثل في جميع الحالات. فخيارات البلدان في مجال السياسات التجارية، بما في ذلك تحديد المستوى المعقول من الحماية، تعتمد على مستوى التنمية في البلد وحجم السوق والتسلسل والتوقيت، فضلاً عن السياسات التكميلية.

٤١- وقد أصبح قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات في مجال البنية التحتية وتجارة الخدمات، يتيح فرصة حقيقية للبلدان النامية كمنطلق لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد زادت حصة هذا القطاع من القيمة المضافة وهو يؤدي دوراً متزايد الأهمية في تنويع الصادرات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الأهداف العامة (في مجال الصحة والتعليم مثلاً)، كما أنه يستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة عن طريق خلق فرص العمل.

٤٢- وهناك عدد كبير من البلدان النامية التي لم تتمكن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الدولية. فأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر

والأكثر ضعفاً لا تزال تواجه قدراً كبيراً من القيود الهيكلية التي تحول دون استفادتها من التجارة من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما القيود في جانب العرض. وعليه، ثمة حاجة شديدة للتغلب على هذه القيود عن طريق بناء طاقات إنتاجية قادرة على المنافسة، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية، ودعم تطوير التكنولوجيات ونشرها بجملة وسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز الوصول إلى رؤوس الأموال والمهارات والتكنولوجيات، فضلاً عن التصدي للتحديات الملحة المتصلة بالبيئة وتغير المناخ. ويُشار في هذا الصدد إلى أهمية تحقيق تقدم، على نحو ما اتُفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، نحو التنفيذ التام والفعال لخطة عمل اسطنبول. وتم التشديد على ضرورة مواصلة تعزيز المعونة من أجل التجارة، والإطار المتكامل المعزز، فضلاً عن ضرورة تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لضمان التنفيذ الفعال لهذه البرامج مع تخصيص الموارد بصورة منصفة.

٤٣- وجرى التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به الدولة كطرف ممكِّن ومحفِّز للتحول الهيكلي. ولا بد أن تقترن السياسات التجارية بسياسات تكميلية في مجالي الصناعة وسوق العمل وخلافهما، فضلاً عن إنشاء شبكات أمان اجتماعي، وذلك في إطار استراتيجية إنمائية شاملة ومتكاملة لضمان تحقيق مكاسب مثل تعزيز القدرات في جانب العرض، وتنويع الصادرات وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وتخفيف وطأة الفقر، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الرئيسية – ولا سيما بالنسبة للفقراء. فمجموعة تدابير التجارة المعززة للتنمية وما يتعلق بذلك من سياسات هي تلك التي تتضمن نموذجاً للنمو الذي تحركه التجارة ينطوي على انتهاج سياسات في مجالي الصناعة وسوق العمل تكون استباقية ومتطورة وملائمة لبيئة تجارية آخذة في الانفتاح.

٤٤- وأشار المشاركون إلى أن النظام التجاري الدولي يركز تاريخياً وبصورة أساسية على تحرير التجارة، وكثيراً ما يتجاهل المراعاة التامة لما لذلك من انعكاسات على القدرات الإنتاجية وفرص العمل والتنمية. ولذا، اعتُبر أن من المهم إعادة النظر في هذا التركيز التقليدي والعمل على مواءمة نُهُج وضوابط التحرير مع الأهداف الإنمائية العامة. فينبغي إعطاء البلدان النامية مجالاً لتحدد بالصورة المناسبة محتوى وعمق ووتيرة وتسلسل نُهُج التحرير، لأن الإصلاح بشكل تدريجي يؤدي على الأرجح إلى تكييف سوق العمل بطريقة سلسة والحيلولة دون فقدان فرص العمل في قطاعات الاستيراد. كما يكتسي ذلك أهمية كبيرة في الحيلولة دون حدوث عملية تحوُّل عن التصنيع، وفي بناء قدرات إنتاجية محلية. وعليه، فإن من المبادئ الهامة التي ينبغي تفعيلها بالكامل في إطار النظام التجاري الدولي مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية وعدم اشتراط التعامل على أساس تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً.

٤٥- وإن تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق والدخول إليها في إطار النظام التجاري الدولي قد يساهم بصورة أكبر في تعزيز الطلب على الأيدي العاملة، وبخاصة في قطاع التصدير. وتم التشديد على ضرورة ضمان وضع هذه السياسات بطريقة ذكية، وذلك عن طريق الاعتناء

بالقطاعات التي تتمتع بإمكانيات كبيرة في مجال خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك الصناعات التي تتطلب الاستخدام الكثيف لليد العاملة، فضلاً عن الزراعة والخدمات، ويشمل ذلك استخدام أسلوب التوريد ٤ وحركة الأيدي العاملة. واعتُبر أن للتكامل الإقليمي، ولا سيما التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دوراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بالتغلب على القيود المتصلة بالحجم، وأنه يؤدي إلى تحسن كبير في الصادرات وخلق فرص العمل. وقد كان لاختتام المفاوضات الخاصة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، التي اختتمت مؤخراً – وأدت إلى زيادة كبيرة في تغطية المنتجات وخفض التعريفات المطبقة – دور كبير في تعزيز التجارة السريعة النمو فيما بين بلدان الجنوب. وأشار المشاركون إلى أن أدوات السياسة الصناعية التي تُصمم بعناية، مثل متطلبات الأداء، قد تكون ضرورية لتعزيز فرص العمل وتنمية رأس المال البشري على المستوى المحلي. وأُشير إلى ضرورة توفير حيز أكبر للسياسات العامة ولاتساق السياسات والحكم الرشيد.

٤٦- وتُعدّ السياسات التي تيسّر تكيُّف سوق العمل مع الصدمات الخارجية وتؤدي إلى خلق فرص العمل الضرورية لتحقيق الفائدة القصوى من مزايا التجارة، فالانفتاح التجاري قد زاد من ضعف أوضاع العمال وعدم الأمان الوظيفي نتيجة لتزايد تعرض سوق العمل للصدمات الخارجية. وشُدد على أن تنفيذ مثل هذه السياسات ينطوي على صعوبة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية لأن الكثير منها يفتقر إلى نظام تأمين ضد البطالة أو أية وسيلة أخرى تعوّض خسارة الدخل التي يتكبدها العاطلون عن العمل. وعليه، فلا غنى عن الحماية الاجتماعية في الاقتصادات المفتوحة. ومن المهم أيضاً الاستثمار في رؤوس الأموال والأشخاص بغية استكمال الانفتاح التجاري، لا سيما وأن العولمة تنطوي على متطلبات متزايدة من المهارات. وفي هذا الصدد، من المهم دعم البلدان النامية في تنفيذ تدابير من هذا القبيل عن طريق المعونة من أجل التجارة والتنمية وخلق فرص العمل. فالبرامج القوية والجيدة الإعداد في مجال الحماية الاجتماعية قد تعالج أيضاً المسائل المتصلة بانعدام الأمن الوظيفي وفقدان الدخل.

٤٧- وجرى التشديد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو محور النظام التجاري الدولي. فقد كان للنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على قواعد محددة دور أساسي في المحافظة على انفتاح الأسواق واحتواء نزعة الحماية خلال الأزمة، وأثبتت قواعده التجارية متانتها بشكل عام. ويشكل الجمود الراهن في جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية مصدر قلق بالغ. وتم التشديد على أن استمرار هذا الجمود قد يضر بمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولذلك ينبغي تعزيز منظمة التجارة الدولية بوصفها الجهة الراعية لهذا النظام. وتتيح جولة الدوحة فرصة مثالية لتمكين البلدان النامية من معالجة الاختلالات القائمة وجعل النظام التجاري أكثر إنصافاً ومراعاةً للتنمية حتى يكون بمثابة محفز عالمي ومعزز لخلق فرص العمل. وبالتالي، ثمة حاجة إلى بذل جهود لاستكمال جولة الدوحة بالتوصل إلى مشروع موحد يركز تركيزاً قوياً على مسألة التنمية – مع إيلاء اهتمام خاص

لشواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم قوي في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٤٨- واستشرافاً للمستقبل، شدد المشاركون على أهمية التبكير بتحقيق النتائج المتوخاة فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، مثل الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون تحديد حصص، وتجارة القطن والخدمات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن القيام، بحلول نهاية العام الجاري، بمعالجة بعض المسائل ذات الأهمية الإنمائية الكبيرة لمجموعة من أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى مثل تيسير التجارة. وثمة حاجة إلى استعراض الخطوات المستقبلية، علماً بأن نتائج جولة الدوحة ستحدد شروط التجارة العالمية للعقود القادمة وستنطوي على تأثير طويل الأمد في التنمية وفرص العمل. وشدد بعض المشاركين على ضرورة ضمان اتخاذ مجموعة تدابير تؤدي بفعالية إلى فتح الأسواق بغية إيجاد فرص جديدة لتحقيق النمو. وأكد متحدثون آخرون أهمية الوفاء بكل التدابير التي تتمخض عنها جولة الدوحة في إطار مشروع موحد يُتفق عليه في المستقبل القريب، والشروع في بحث العمل المستقبلي فيما يخص القضايا الملحة للقرن الحادي والعشرين، مثل "قضايا سنغافورة" المتصلة بالمنافسة والاستثمار. وفيما يتعلق بالتدابير على المدى الطويل، أشار المشاركون إلى التفكير في مواصلة تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة تحسين أدائه، وذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بنهج المشروع الموحد ووضع جدول أعمال واسع النطاق.

٤٩- وأثنى المشاركون على عمل الأونكتاد الذي يؤدي دوراً هاماً في رصد وتقييم وتحليل تطور النظام التجاري الدولي، وفي تقديم الدعم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية في مشاركتها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي - مثل صياغة وتنفيذ السياسات التجارية الوطنية، والدخول في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد وصفت تحليلات الأونكتاد والمداولات الحكومية الدولية التي تجري في إطاره بأنها مساهمة قيّمة لتحقيق وتعزيز التفاهم بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات التجارية وجدول أعمال المفاوضات التجارية، ولمساعدة البلدان في التعرف على المكاسب التي قد تحصل عليها نتيجة للانخراط بطريقة مثمرة في النظام التجاري الدولي. وتم الترحيب بتعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى - مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة الدولية، وتعاونه في إطار المبادرة التعاونية الدولية بشأن التجارة والعمالة.

٥٠- وتلخيصاً لهذا البند من جدول الأعمال، أكد الرئيس من جديد أن التجارة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين في جميع البلدان، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الترابط المتزايد فيما يتعلق بتوسع التجارة بين البلدان قد تميّز بالدور الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة والتغييرات التي تشهدها سلاسل الإمداد العالمية. بيد أن النمو التجاري لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق التنمية، على نحو ما تبين خلال الأزمة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن تحرير التجارة هو شرط ضروري لكنه ليس الشرط الوحيد لتحقيق

النمو الاقتصادي والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية. ولا بد أن تقترن السياسة التجارية بسياسات تكميلية وشبكات أمان اجتماعي، وذلك في إطار استراتيجية إنمائية شاملة ومتكاملة لضمان تحقيق مكاسب مثل تعزيز القدرات في جانب العرض، وتنويع الصادرات وخلق فرص العمل، وتخفيف وطأة الفقر، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الرئيسية – ولا سيما بالنسبة للفقراء. ويمكن النظر في وضع مجموعة من أدوات التجارة المعززة للتنمية وما يتعلق بذلك من سياسات. فعلى سبيل المثال، من المهم ضمان أن يكون للإصلاحات التجارية تأثير إيجابي في مجال خلق فرص العمل، وذلك عن طريق وضع سياسات وطنية للعمالة وكفالة تقديم الدعم للعاملين والشركات. وبشكل عام، فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو محور النظام التجاري الدولي، وينبغي تعزيزه عن طريق استكمال جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية على النحو المطلوب، وذلك بالاتفاق على مشروع موحد يتضمن التركيز بقوة على تحقيق التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا التي تتسم بالأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز منظمة التجارة العالمية بوصفها الجهة الراعية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي تضع القواعد والضوابط المطلوبة لضمان وجود نظام تجاري مفتوح يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد محددة ويمكن التنبؤ به. كما تتيح التجارة فيما بين بلدان الجنوب فرصة جديدة لزيادة التجارة بين البلدان النامية ومع بقية بلدان العالم. وأخيراً، فإن البلدان تقدّر الدور الهام الذي يؤديه الأونكتاد في رصد تطور النظام التجاري الدولي. فتحليلات الأونكتاد والمداولات الحكومية الدولية التي تجري في إطاره تسهم في تحقيق وتعزيز التفاهم بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات التجارية وجدول أعمال المفاوضات التجارية، كما تساعد البلدان على النظر في الخيارات السياساتية الملائمة لمعالجة هذه القضايا على الصُعُد المحلي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

دال – إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥١- عرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال ومذكرة المعلومات الأساسية المقترِنة به والمعنونة "إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها" (TD/B/C.I/16)، فتناولت بإسهاب ما خلصت إليه المذكرة من نتائج رئيسية واستنتاجات تتعلق بالسياسة العامة. وشددت الأمانة، بصفة خاصة، على أن الفرص المتاحة لتحقيق التنمية التي تقودها الصادرات هي فرص كبيرة في حالة البلدان القادرة على الدخول في سلاسل الإمداد العالمية. وسلطت الأمانة الضوء على إمكانات زيادة تحرير التجارة بين بلدان الجنوب وتخفيض التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة، وضرورة المعالجة السليمة للتدابير غير التعريفية، والحاجة إلى توفر بيئة أعمال تجارية سليمة، ووجود حكومة

فعالة لتهيئة البيئة المواتية لجعل الشركات المحلية أكثر جاذبية للشبكات العالمية، وضرورة تنمية رأس المال البشري، وأهمية النقل وتيسير التجارة بالنسبة لشبكات الإمداد العالمية.

٥٢- وقد تولى تيسير المناقشة التفاعلية التي أجرتها اللجنة فريق مؤلف من السيد فرانسيسكو مونخي - أرينيو، المفاوض بوزارة التجارة الخارجية في كوستاريكا؛ والسيدة العزّة محمدو، كبيرة موظفي شؤون التكامل والتجارة الإقليميين، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إدارة شؤون التكامل والتجارة الإقليميين، مصرف التنمية الأفريقي؛ والسيد كارلوس غراو تانير، المدير العام لمؤسسة Global Express Association؛ والسيد روبرت ب. كوبمان، كبير الخبراء الاقتصاديين، لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية. وقد ركزت المداولات على تحليل للسياسات العامة وعلى تحديد الحلول العملية.

٥٣- وتم التشديد على دور السياسة التجارية - في تقديم قدر كبير من المساعدة حتى للبلدان النامية الصغيرة حتى تحسِّن أمن صادراتها وإمكانية التنبؤ بها ولكي تتمكن من تنويع صادراتها بدرجة كبيرة وسريعة ومن زيادة القيمة المضافة إلى هذه الصادرات. وفي هذا الصدد، أشير إلى القيمة الكبيرة التي يمكن أن ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف وكذلك الاتفاقات الإقليمية والثنائية، بالإضافة إلى سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الجذابة. ولوحظ أن لمناطق تجهيز الصادرات مساهمات هامة أيضاً في تحقيق الاندماج المواتي في سلاسل الإمداد العالمية.

٥٤- ولوحظ من جهة أخرى أن المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية تطرح أيضاً تحديات هائلة بالنسبة للحكومات وللقطاع الخاص على حد سواء. وفي حالة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الصغيرة والضعيفة بصفة خاصة - ولا سيما في أفريقيا - أشير إلى أنه لا يُستفاد إلا قليلاً من إقامة الروابط المتينة مع الشركات الرئيسية (الإقليمية والمتعددة الجنسيات). فهذه البلدان تحاول في الغالب الانخراط في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية (أو الإقليمية) من خلال المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الكثيفة العمالة، بخلاف غيرها من الاقتصادات النامية مثل تلك الواقعة في شرق آسيا. وأشير إلى أن هذه القطاعات تتسم بعدم كفاية الروابط بين المنتجين والموردين. ففي حالة قطاع الزراعة مثلاً، ثمة عدم تواصل على مختلف مستويات سلاسل الإمداد. وقد عُرضت عدة دراسات حالات إفرادية، منها دراسات بشأن الأعمال التجارية الزراعية في مجال تجارة الأرز وبشأن ما يتكبده المزارعون الأفارقة من خسائر تالية للحصاد.

٥٥- وشدد عدة مشاركين على أن تطوير سلاسل الإمداد الإقليمية يتوقف على انتهاج سياسات عامة تؤثر في مجمل بيئة الأعمال التجارية، فضلاً عن سياسات تتعلق بالنقل وغيره من خدمات البنى التحتية، والمنافسة، وكفاءة الحكومة، وسيادة القانون، وكفاءة الإجراءات الجمركية، والحوافز الضريبية، وتنمية رأس المال البشري. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، لوحظ أن هناك تحديات خاصة تواجه المعالجة الفعالة للتدابير غير التعريفية وآليات تمويل التجارة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن التعاون النشط بين بلدان الجنوب يتسم بأهمية متزايدة.

وقيل إن من شأن هذه الجهود أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مساعدة البلدان النامية في الاندماج إقليمياً، بما يتوافق مع تدعيم شبكات الإنتاج وعن طريق اتباع وتنفيذ مبادرات التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب.

٥٦- وأشير إلى أن لتزايد نشوء شبكات الإمداد العالمية انعكاسات تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لإحصاءات التجارة. فالطريقة المستخدمة حالياً لوضع إحصاءات التجارة قد تنطوي على مشاكل بالنسبة للبلدان التي لها حصة كبيرة في عمليات تجهيز الصادرات. وقيل إن من الضروري استحداث طريقة جديدة لحساب نسب المحتوى المحلي. فالصين على سبيل المثال - وهي النموذج الأول لاقتصاد مدمج إلى حد كبير في شبكات الإمداد العالمية - تستورد المواد الخام والمعدات وغير ذلك من المدخلات الوسيطة، ثم تصدر ما نسبته ٣٧ في المائة من ناتجها إلى السوق العالمية (بيانات عام ٢٠٠٦)، وهي نسبة ضخمة عندما تقارَن بالأرقام الخاصة بالولايات المتحدة (٨ في المائة) أو الهند (١٣ في المائة). وتُعدّ الصين، بما تتمتع به من سمعة بوصفها "مصنعاً عالمياً"، مورّداً رئيسياً في إطار عمليات التعاقد الخارجي في مجال الصناعة التحويلية حيث تورّد للعديد من الشركات العالمية. إلا أن المدخلات المستوردة المستخدمة في إنتاج الصادرات قد قلصت نسبة القيمة المضافة التي يحققها المنتجون المحليون.

٥٧- ووفقاً لطريقة إحصائية استُحدثت مؤخراً، تبلغ نسبة المحتوى المحلي في صادرات الصين نحو ٥٠ في المائة، أي أدنى بكثير من مثيلتها في معظم البلدان الأخرى. وأشير إلى مثال جهاز آي بود (iPod) المعروف على نطاق واسع، حيث تقوم الصين بتجميع وحدات الجهاز لشركة آبل (Apple)، ثم تصدَّر هذه الوحدات إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وفي إحصاءات التجارة، بلغت قيمة نموذج جهاز الآي بود المزود بالفيديو (سعة ٣٠ ميغابايت) الذي تصدّره الصين نحو ١٥٠ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٦. إلا أن القيمة المضافة التي تُنسب إلى المنتجين في الصين قد قُدّرت مؤخراً بمبلغ ٤ دولارات فقط. ولوحظ أن نسبة المحتوى المحلي متدنية بصفة خاصة في القطاعات التي يحتمل أن تسمى قطاعات متطورة مثل الأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا يعني أن الضغط التنافسي للصادرات الصينية على العمال المهرة في البلدان المرتفعة الدخل يحتمل أن يكون أقل حدّة مما يمكن أن تدل عليه نظرة سريعة على البيانات التجارية الأولية.

٥٨- وسلّط عدة مشاركين الضوء على الأهمية المتزايدة لخدمات التوصيل السريع للشحنات في شبكات الإمداد العالمية. وقد سجلت خدمات التوصيل السريع هذه نمواً بلغت نسبته حوالي ٧-٨ في المائة في السنة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨ نتيجة للنمو الاقتصادي واتساع شبكات الإمداد العالمية. ويُسجل يومياً ما متوسطه ٣٠ مليون شحنة من شحنات التوصيل السريع. وبصفة خاصة، يتزايد اللجوء إلى خدمات التوصيل السريع للشحنات التي يعتبر عامل الوقت بالغ الأهمية بالنسبة لها، وهذه تتراوح بين الوثائق ومنتجات التكنولوجيا

المتقدمة والمستحضرات الصيدلانية. وتشير التوقعات إلى أن خدمات التوصيل السريع للشحنات ستشمل بحلول عام ٢٠١٧ ما نسبته ٣٦ في المائة من جميع الشحنات المرسلة جواً.

٥٩- ولوحظ أن شركات النقل السريع للشحنات قد أصبحت تشكل نموذجاً لخدمات التوصيل العالمية المتكاملة والسريعة والموثوقة. فهي تتولى أمر الشحنة من منشئها إلى مقصدها وتقدم خدمة متكاملة تبدأ باستلام الشحنة وتنتهي بتوصيلها، بما في ذلك إجراءات التخليص الجمركي. وقد أظهرت دراسة أجريت بطلب من مؤسسة Global Express Association حول الكيفية التي يمكن بها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن صادرات هذه المؤسسات في البلدان النامية توصَّل بالفعل إلى الزبائن في شتى أنحاء العالم. وتستفيد هذه المؤسسات من خدمات الشحن الجوي السريع لضمان سلامة صادراتها وتوصيلها في الوقت المناسب.

٦٠- وتشير التقديرات إلى أن التأخر ليوم واحد في الإفراج عن شحنة ما يكلف ما نسبته ٠,٥ في المائة من قيمتها. وبالنظر إلى أن وقت التخليص الجمركي في العديد من البلدان النامية لا يزال يقاس بالأيام لا بالساعات، فإن كلفة التعامل التجاري لا تزال مرتفعة إلى حد ما. وهناك تدابير محددة - مثل إنشاء "شباك وحيد" للمعاملات، والتجهيز الإلكتروني المسبق، والانتقائية القائمة على أساس المخاطر، وفصل إجراءات الإفراج عن إجراءات التخليص - تُعدّ بالغة الأهمية بالنسبة لتحسين إدماج البلدان النامية في شبكات الإمداد العالمية. وبالتالي فإن تيسير التجارة يزيد من ارتباطية البلدان ويجعلها أكثر جاذبية للشبكات الصناعية العالمية وللاستثمار الأجنبي المباشر.

٦١- وأثنى المشاركون على الأمانة لإعدادها مذكرة المعلومات الأساسية ولما قدمته من عروض تحليلية بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

٦٢- وتم التشديد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في تناول مسألة تطور شبكات الإمداد العالمية - بما فيها جوانب تلك الشبكات المتصلة بالتجارة بين بلدان الجنوب - وذلك من خلال أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني فيما يتعلق بمسائل منها تيسير التجارة ومعالجة التدابير غير التعريفية.

٦٣- وأوجز الرئيس المناقشات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال فأكد مرة أخرى أن فرص تحقيق التنمية التي تقودها الصادرات هي فرص كبيرة بالنسبة للبلدان القادرة على الدخول في شبكات الإمداد العالمية. فبالإضافة إلى خلق فرص العمل وتحسين مستويات الأجور في كثير من الأحيان، ثمة ميزة تتمثل في أن المورّدين يمكن أن يحصلوا على معلومات فيما يتعلق بالدراية العملية المنتجة، والمهارات الإدارية، والتكنولوجيا. وتظل تكاليف العمل المنخفضة وإتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي تشكلان عاملين من العوامل الهامة في اجتذاب شبكات الإمداد العالمية، ولكنهما غير كافيتين بحد ذاتهما. فمشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية تعوَّق من جراء تكاليف التجارة والمعاملات المرتفعة

نسبياً وكذلك من جراء مناخ الأعمال التجارية غير المؤاتي وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات. ويُعدّ إدخال تحسينات على البنية التحتية للخدمات اللوجيستية من أجل خفض التكاليف التجارية الإجمالية وتحسين تدفقات المعلومات أمراً ضرورياً للدخول في شبكات الإمداد العالمية. وينبغي السعي إلى إجراء هذه التحسينات من خلال برامج تيسير التجارة التي تعود بالفائدة على الشركات المحلية والشركات الأجنبية على حد سواء. وتحتاج شبكات الإمداد العالمية إلى توفر مهارات تقنية وإدارية كثيراً ما لا تكون متوفرة لدى البلدان النامية. فالبلدان النامية التي استثمرت في رأس المال البشري – خصوصاً في مجال التعليم التقني – هي أكثر جاذبية فيما يخص توطين الإنتاج ضمن الشبكات العالمية. ويُعدّ الارتقاء على امتداد سلسلة القيمة أمراً هاماً لأن الريوع تكون أعلى في الطرف الأعلى للسلسلة؛ إلا أن بعض البلدان النامية قد استفادت أيضاً من خلال اتباع نهج يستند إلى قيمة مضافة منخفضة وأحجام صادرات مرتفعة.

هاء – تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالقضايا الرئيسية للتجارة والتنمية

٦٤- تحدثت الأمانة عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالقضايا الرئيسية للتجارة والتنمية استناداً إلى الوثيقة TD/B/C.I/17 وإلى التقرير المتعلق بنشاط شُعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية لعام ٢٠١٠ (UNCTAD/DITC/2011/1). وقد شكل تقييم منتصف المدة واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا من قبل الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية علامة بارزة. وقد أعرب المجلس عن ارتياحه لنوعية وحجم العمل الذي اضطلعت به الشعبة. وهناك ثلاث نتائج جديرة بالملاحظة بصفة خاصة، وهي: (أ) الاختتام الناجح لجولة ساو باولو من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية، مع وجود إمكانات هامة لتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ و(ب) تنظيم وخدمة مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهو المؤتمر الذي أكد أهمية تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية؛ و(ج) تقديم الدعم الموضوعي بشأن قضايا التجارة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو ما انعكس في برنامج عمل إسطنبول.

٦٥- وقد تسارع تنفيذ اتفاق أكرا من خلال تقديم الدعم الحكومي الدولي المتكامل، والعمل التحليلي والمساعدة التقنية. واستناداً إلى تقارير الشعبة ومقترحاتها بشأن السياسة العامة، يجري دعم المداولات الحكومية الدولية بغية بناء توافق في الآراء بشأن الأطر التنظيمية والمؤسسية والسياساتية التي تجعل التجارة أداة ناجعة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة

في فترة الانتعاش، والتصدي للتحديات الناشئة عن الآثار المستمرة لأزمة الطاقة والأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية. وفي إطار ركن العمل المتعلق بالبحث والتحليل، أصدرت الشعبة ٣٠ منشوراً تحليلياً ومواد تدريبية وأدلة بشأن القضايا المعاصرة في مجال التجارة والتنمية. وقد عُممت هذه المنشورات على جمهور واسع، وهي توفر معلومات يُسترشد بها في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية وفي الاندماج المفيد في النظام التجاري الدولي وفي المفاوضات التجارية والتنمية. وفي إطار الركن المتعلق بالمساعدة التقنية، استفاد من الدعم الذي تقدمه الشعبة ما يزيد عن ٥٨ بلداً بالإضافة إلى العديد من التظاهرات الإقليمية والعالمية في ميدان التجارة. وتم تنظيم ١٦١ حلقة عمل استفاد منها ٥١٦ ٧ مشاركاً، كما تم إيفاد ٧٠ بعثة استشارية إلى بلدان وتظاهرات دولية. وقد بلغت النفقات على أنشطة التعاون التقني للشعبة في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٠٠٠ ٣٣٨ ٥ دولار – أي ما يمثل ١٤ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد في عام ٢٠١٠.

٦٦- ونوّهت الوفود وأشادت بالمستوى العالمي للتنفيذ وبنوعية العمل المضطلع به من قبل الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية في إطار أركان العمل الثلاثة جميعها، والتواصل مع عدد كبير من البلدان النامية في جميع المناطق، والتشديد على الخيارات السياساتية العملية فضلاً عن المقترحات الداعية إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل المعلقة. كما أُعرب عن تقدير للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن إدماج البلدان النامية في النظام التجاري، والمفاوضات التجارية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وطُلب من الأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بهذا العمل الهام. وتم تشجيع المانحين على دعم مجال العمل هذا. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، أعلنت إحدى الدول الأعضاء تبرعها للصندوق الاستئماني للأونكتاد، وهو ما لقي استحساناً. وتم تشجيع آخرين على النظر في تقديم مثل هذه التبرعات المالية من أجل ضمان تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالسلع الأساسية

٦٧- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالسلع الأساسية" (TD/B/C.I/18). وأُشير إلى بعض المعالم البارزة لعمل الوحدة، وهي تشمل: (أ) رصد التطورات والتحديات الراهنة في أسواق السلع الأساسية، مع التطلع إلى المستقبل؛ و(ب) توفير منبر للاجتماعات الحكومية الدولية والحوارات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة من أجل بناء توافق في آراء أصحاب المصلحة؛ وتقييم المشاكل الرئيسية في قطاع السلع الأساسية؛ وتحديد الحلول المحتملة؛ و(ج) تنفيذ أربعة عناصر رئيسية من برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهذه العناصر هي: نظم المعلومات عن الأسواق، وتمويل السلع الأساسية، وبورصات السلع الأساسية، والبوابة الإلكترونية الخاصة بسلاسل الاستدامة؛ و(د) التدريب والتعاون بين الشُعب؛ و(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ومع الهيئات المعنية بالسلع الأساسية في مجالي البحث والتحليل وغير ذلك من الأنشطة من أجل تشجيع الأخذ بنهج شامل إزاء تنمية قطاع السلع الأساسية.

التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالنقل وتيسير التجارة

٦٨- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالنقل وتيسير التجارة" (TD/B/C.I/19). كما وُجه نظر المندوبين إلى الفصلين ٣ و٤ من *التقرير المتعلق بنشاط شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٠* (UNCTAD/DTL/2011/1) الذي ورد فيه مزيد من الوصف للأنشطة المتصلة بالنقل وتيسير التجارة والأُطر القانونية، فضلاً عن أتمتة الإجراءات الجمركية من خلال استخدام برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA)، وهو أكبر برامج الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية.

٦٩- وقد اضطلعت شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، في إطار الولاية المسندة إليها، بأعمال بحثية أسفرت - في جملة أمور - عن صدور *استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٠* الذي كان موضع تعليقات ممتازة في سياق الدراسة الاستقصائية للمنشورات؛ ومؤشر ارتباطية النقل البحري على خطوط نظامية؛ والرسالة الإخبارية في مجال النقل التي تُنشر فصلياً. وفي مجال المساعدة التقنية، كان هناك ٦٩ مشروعاً يجري تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يُنفذ ٦٧ مشروعاً منها باستخدام نظام أسيكودا. وقد تم تقديم خدمات استشارية بشأن قضايا النقل وتيسير التجارة. وفيما يتعلق ببناء توافق في الآراء، عُقد عدد من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء المخصصة، بما في ذلك في مجال تيسير فهم القضايا الرئيسية التي تُناقش في إطار المفاوضات الدولية المتصلة بالتجارة.

٧٠- وطُلب من الأمانة أن تقدم إخطاراً مسبقاً بمواعيد انعقاد اجتماعات الخبراء المخصصة بشأن تأثيرات تغير المناخ على قطاع النقل الدولي.

التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة ببناء قدرات مختلف الشُّعب

٧١- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة ببناء قدرات مختلف الشُّعب" (TD/B/C.I/20)، وأشارت إلى الفصل ٢ من *التقرير المتعلق بنشاط شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٠* (UNCTAD/DTL/2011/1) الذي يتضمن معلومات إضافية. وأُعرب عن شكر للجهات المانحة والوكالات الداعمة لما قدمته من دعم للأنشطة المضطلع بها في مجال المساعدة التقنية.

٧٢- وكان أول برنامج مشترك بين الشُّعب عرضته الأمانة هو برنامج التدريب في مجال التجارة؛ وقد شمل ذلك مناقشة حول مجالات تركيز هذا البرنامج واستخدامه الواسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأعقب ذلك استعراض عام مقتضب للدورات التدريبية التي عُقدت في عام ٢٠١٠ بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وقد وردت من المشاركين تعليقات ممتازة في هذا الشأن. وشددت الأمانة على الدعوة إلى تقديم مقترحات لعقد دورات إقليمية متعددة السنوات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي غرب آسيا وأفريقيا. وفي الختام، قُدم عرض بشأن المعهد الافتراضي وما يقدمه من خدمات، بالإضافة إلى شبكته المتسعة التي تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، وتركيزه على العمل المشترك بين الشُّعب.

واو – مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

تقرير عن الاجتماع السنوي السادس للشبكة العالمية لمصارف الاستيراد والتصدير ومؤسسات تمويل التنمية

٧٣- تحدث السيد ف. مبروه، مدير البحوث والتخطيط والتعاون الدولي في المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) عن الاجتماع السنوي السادس للشبكة العالمية لمصارف الاستيراد والتصدير ومؤسسات تمويل التنمية، وذلك بالنيابة عن السيد جان لويس إكرا، الرئيس الفخري للشبكة ورئيس المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير. وقد عُقد الاجتماع في لشبونة بالبرتغال في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٧٤- وأعربت الشبكة العالمية عن تقديرها لما يقدمه الأونكتاد لها من دعم لا يعرف الكلل. وقال ممثل الشبكة العالمية إنها تعمل بنشاط على تشجيع وتمويل تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود؛ وقد حسّنت الشبكة عملياتها الإدارية واعتمدت برنامج عمل قصير الأجل. وقد أصبح هناك وعي عالمي متزايد بعمل الشبكة حسبما يتجلى من تزايد عدد أعضائها الذي وصل إلى ٢٣ عضواً بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١ مقارنة بخمسة أعضاء في الاجتماع السنوي الأول للشبكة الذي عقد في عام ٢٠٠٦. وأشار إلى أن الشبكة العالمية تقدم خدمات ملموسة لأعضائها، بما في ذلك تسهيلات ائتمانية ثنائية فيما بين بعض الأعضاء، وبين الشركاء والأعضاء في الشبكة. فعلى سبيل المثال، منح مصرف الاستيراد والتصدير الهندي تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحصل المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير على تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من المؤسسة المالية الدولية (البنك الدولي) كما حصل على مبلغ آخر قدره ١٠٠ مليون دولار من مصرف التنمية الصيني؛ وقدم مصرف التنمية الجنوب الأفريقي للمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير تمويلاً تجارياً بمبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل تمكينه من تلبية الاحتياجات البالغة الأهمية لتمويل الواردات لفائدة بعض بلدان منطقة الجنوب الأفريقي التي تأثرت من جراء الأزمة العالمية. وقال إن الشبكة العالمية تعمل أيضاً على إعداد قاعدة بيانات ائتمانية على شبكة الإنترنت من أجل تيسير صفقات تمويل التجارة والمشاريع عبر الحدود. وعلى المدى الطويل، ستُتاح للقطاعين العام والخاص إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات هذه من أجل المساعدة في تقييم تجهيز صفقات تمويل التجارة والمشاريع عبر الحدود.

٧٥- وقال إنه يجري تعزيز التعاون بين الشبكة العالمية والأونكتاد، حيث يُنتظر التوقيع قريباً على مذكرة تفاهم بين الجانبين. ويستند هذا التعاون إلى الهدف المشترك المتمثل في تشجيع وتمويل تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود لصالح الرفاه الاقتصادي للشعوب.

ثالثاً – المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٧٦- افتتحت الدورة الثالثة للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، السيدة إريكا كوتشيغي (هنغاريا)، نائبة رئيس اللجنة في دورتها الثانية.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٧- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: الدكتور توم مبويا أوكييو (كينيا)

نواب الرئيس: السيد باكاري جونيور بامبا (كوت ديفوار)

السيد فو أنه كوانغ (فييت نام)

السيدة أوليفيرا يوسيتش (صربيا)

السيد فولفغانغ ريشنهوفر (ألمانيا)

السيد كارلوس فيديل مارتن رودريغيس (كوبا)

المقرر: السيد شيرو كونوما (اليابان)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٨- أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/14). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

'٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:

- اجتماع الخبراء المعني بتعظيم أثر الحوالات في التنمية

٤- تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية وفي التعافي الاقتصادي

٥- إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٩- أذنت اللجنة للمقرر، في جلستها العامة الختامية، بأن يستكمل التقرير، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

مرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع اللجنة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أفغانستان
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنما
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
سوازيلند
السودان
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
غانا
غرينادا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فترويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
كازاخستان
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
الكونغو
الكويت
كينيا
ليسوتو
مالي

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/Inf.3.

ماليزيا	نيبال
مدغشقر	نيجيريا
مصر	هايتي
المغرب	الهند
المكسيك	هولندا
المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية
موريشيوس	اليابان
موزامبيق	اليمن
النمسا	

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة التجارة الدولية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الائتلاف التعاوني الدولي
مهندسو العالم

٦- وشارك في الدورة أعضاء أفرقة المناقشة التالية أسماؤهم:

السيد م. بانغيستو، وزيرة التجارة، إندونيسيا
السيد هـ. ف. سينغ، نائب المدير العام، منظمة التجارة العالمية
السيد ي. ف. آغا، السفير والممثل الدائم لنيجيريا لدى منظمة التجارة العالمية
السيد خ. م. سالازار خيمينخس، المدير التنفيذي، قطاع العمالة، منظمة العمل الدولية
السيد ف. داميكو، نائب الممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية
السيد د. ت. دجاني، السفير والممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية

السيد م. د. بهاتاراي، السفير والممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية

السيد ف. أ. غونزالس، السفير والممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية

السيد تسي. زانغ، نائب الممثل الدائم للصين لدى منظمة التجارة العالمية

السيد ج. هاوتروين، نائب الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية

السيد د. شارك، نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة التجارة العالمية

السيدة العَزَّة محمدو، كبيرة موظفي شؤون التكامل الإقليمي والتجارة، (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا). إدارة التكامل الإقليمي والتجارة، مصرف التنمية الأفريقي

السيد ف. مونخي أرينيو، المفاوض بوزارة التجارة الخارجية، كوستاريكا

السيد ك. ج. تانر، المدير العام، مؤسسة Global Express Association

السيد ر. ب. كوبمان، كبير الخبراء الاقتصاديين، لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية